الى الآخر ولا يصح وصية الصبي والمكاتب وان تركا وفاء لانها
للموصي الرجوع عن الوصية اعتبارا بالحياة فاذا صرح بالرجوع
على الرجوع عما رجوعا لان التي يثبت تارة صريحا والاخرى
الجاري فعل ما يدل على ابطاله ومن جحد الوصية ممن يكن رجوعا وهذا قول
لان الرجوع اثبات الوصية في الماضي وابطال الجحود في الحال وفي اصل العهد وقال
ابو يوسف يكون رجوعا لانه نفي في الحال وفي الماضي فاذا كان النفي في
الحالين رجوعا فالنفي في الحالين اولى ومن اوصى لجيرانه فهم الملاصقون عند
ابي حنيفة لان الجوار عبارة عن القرب المكاني وحقيقة ذلك في الملاصق
وما بعده بعد بالنسبة اليه وصار كالشفعة وفي الاستحسان وهو قول
ابي يوسف ومحمد الوصية لكل من يصلي بجماعة قال عليه السلام لاصلاة لجار المسجد
الا في المسجد ومن اوصى لاصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرم منه لان
الصهر هو في قول الوجيه قال لقال فجعله نسبا وصهرا قيل في العرب سبعة
ان النسب ما رجع الى ولاده قريبة والصهر خلطة بسبب القرابة وكان الصحابة
يتمون قرابة صهر النبي عليه السلام وان اوصى لاخواته فالخنثى ذو جل
ذي رحم محرم منه وانما لان الجنس لغة هو من يشمل الذكور والاناث ومن اوصى
لاقربائه فالوصية للاقرب فالاقرب من كان ذي رحم محرم منه لان هذا الملك
يتعلق بالموت فاذا استحق بالقرب كان الاقرب فالاقرب اولى كما
في الارث ولا يدخل فيه الوالدان والولد والوالد لا يسمى قريبا قال الله تعالى الوصية
للوالدين والاقربين عطف على الوالدين والشيء لا يعطف على نفسه ويكون لكل
فصاعدا لانه ذكره بلفظ الجمع والاثنان في الميراث جمع والوصية كذلك
فاذا اوصى بذلك وله عمان وخالان فالوصية للعم لانها اقرب وان كان
لعم وخال فللعم الثلثان وللخال الثلث لما ذكرنا ان الوصية للاثنين فصاعدا على
فضل نصف فيكون كما لو اوصى لاقرب بعد العم وهذا

الوصية

اقصى درجة في الاستلام القريب والبعيد والذكر والانثى فيه سواء
لان القرب بعلم الجمع الذي انا الى علم ما انزل الله تعالى والله
بعد الصفا وقال يا بني عبد مناف وبابني فلان حتى دعا قبائل من
قريش وقالوا لم تدعى بهذا بشدة وبدخل الوالدان والولد فيه خلافا لهما
لهما عبرنا اقصى له في الاسلام لان السر وجهاره بعدها الوصية بين العمين والخالين
رباعا او هو والخالين انلا ما ذكرنا ان البعيد والقريب سواء عندهما ومن اوصى لرجل
بثلث داره او بثلث غنمه فهلك بعضها ذكر وبقي ثلثه وهو خرج من ثلث ما بقي من ماله فله
منها بقي من داره او غنمه تعلقت بعينها بدليل انه لو فاته بعض ذلك وهلك تعلقت
الوصية بعينه يستحقه الموصى له اذا خرج من الثلث كما لو اوصى بثلث شاة بعينها
شاة وان اوصى بثلث شياه فهلك بعضها وبقي ثلثها وهو خرج من ثلث ما بقي فله
يستحق الا ثلث ما بقي من البنات ويرد اذا كانت البنات اجناسا مختلفة لان الوصية
لم تتعلق بعينها فانه لا يستحق ذلك بالقسمة لانها لا تقسم بعضها دون بعض وكذلك
الدور والرقيق والجواهر على قول ابي حنيفة ومن اوصى لرجل بالف درهم ولها مال عين
ودين فان خرج الالف من ثلث العين دفعت الى الموصى له وان لم يخرج دفع اليه
ثلث العين وكل ما خرج في الدين حتى من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي الالف لان حق الوصية
له شائع في العين والدين فاخذ منها الثلث كما ان يستوفي تمام حقه لو
وما يحمل اذا وضع لاقل من ستة اشهر لان جهالة الموصى له والموصى به لا تمنع
فان الوصية تتعلق بثلث ماله عند الموت وهو مجهول وولد فلان جاريته
ولو وانما اعتبر وضعه لاقل من ستة اشهر ليتبين بوجوده عند الوصية
وبجاريته الاحبالها صحت الوصية وصح الاستثناء لان ما جاز ابتداء العقد
استثناؤه عنه وان اوصى لرجل بجاريته فولدت بعد موت الموصي فلان
فان ولدها حر لان ولدها الام
ام الثلث ضرب بالثلث ما نقصه منها جميعا في قول